

ندوة جامعة الروح القدس-الكسليك حول كتاب "لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف. إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج"، بيروت المعهد الألماني للأبحاث الشرقية/دار الفرات للنشر والتوزيع، 2014

جريدة المستقبل، السبت 31 أيار 2014

«لبنان الطوائف» لسنو في «الكسليك»: الهيمنة السورية نهبت الاقتصاد

نظمت في جامعة الروح القدس في الكسليك ندوة ناقشت فيها كتاب عبد الرؤوف سنو «لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف»

وكانت مداخلة طانيوس نجيم، ولاحظ أن «المؤلف لم يتوان عن إظهار ما كانت عليه أهداف سورية في لبنان من إمساك بالمؤسسات الدستورية وبالقوى السياسية وبالطوائف، إلى تعزيز الخلافات بين اللبنانيين، فإنجاز الهيمنة الأمنية والسياسية عليه والاستفادة القصوى منها من أجل تحقيق مكاسب مادية وفق سياسة النهب ومصّ الاقتصاد، وما تناوله الكتاب عن الحرب الاسرائيلية على لبنان 2006، التي كانت صراعاً محلياً بأبعاد إقليمية ودولية، من خلفياتها.. إلى نتائجها وتداعياتها، وصولاً الى ما ورثته الطائفية السياسية من انقسام مجتمعي، وعدم وجود دولة قوية تتصدى لما يُخطط له إقليمياً».

وتوقف عند قول سنو: «إن سورية أبقّت «على أسلحة» حزب الله» وتنظيمات فلسطينية أخرى بشكل مخالف لاتفاق الطائف، كما أن استراتيجية النظام السوري كانت الإبقاء على جبهة الجنوب مع إسرائيل مشتعلة عبر مقاومة «حزب الله» خدمة لمصالحه وأهدافه الإقليمية. بالطبع، وكان لهذا القرار أبعاد على السلم الأهلي اللبناني وعلى وضع لبنان في محيطه الجيو-سياسي». وخلص نجم الى تبني نصيحة المؤلف: «على اللبنانيين أن يعوا إنّ الخارج الذي يهب المال والسلاح والدعم السياسي والمعنوي، ليس جمعية خيرية، بل دُولٌ تنطلق من مصالح وحسابات خاصة ليست في مصلحة لبنان في غالب الأحيان، وأن معيار المواطنة هو الولاء لمصلحة لبنان.»

وتوقف عبدالله أبو حبيب عند استنتاجات وصل اليها المؤلف، أبرزها ان النظام الطائفي السياسي يحتم على لبنان التوترات والحروب كل عقد أو عقدين من الزمن، وان البديل الفيدرالي لن ينجح وسيقتت لبنان إلى دويلات، فيما يكمن الحل في عملية تحوّل طويلة نحو الدولة المدنية شرط توافر إرادة جامعة لتطبيقها. وأيد سنو في قوله: «إن النظام اللبناني الطائفي الذي استطاع تأمين قدر عال من الحرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في جو مستقرّ نسبياً وجعل اللبناني مميزاً عن أخيه في الدين في العالم العربي إلى أي مذهب أو طائفة انتمى، الا أنه يخشى من أن يفجر تحرير النظام اللبناني من الطائفية، الاوضاع بدلاً من تحسينها.»

وتحدث سنو عن دوافع تأليفه هذا الكتاب الجديد، وهو الاعتقاد بأن اللبنانيين لن يعيدوا إنتاج رقصة الحرب في بلاد الأرز، بعدما تعلموا دروساً وعبراً منها، وهي أن تقاتل أبناء الوطن الواحد يجلب الويلات ويدمر الاقتصاد والحياة المشتركة، ويقدم للخارج فرصاً ذهبية لتغذية الشرخ والانقسامات في ما بينهم.

وقال: «لبنان تحول ساحة لصراعات الخارج وتصفية الحسابات، حتى إن الزحف الديني الجهادي أو التكفيري الخارجي بات يهدد حياتنا الفكرية والاجتماعية وأسس الدولة اللبنانية. وهو يخيف المسيحيين على أنفسهم وعلى وجودهم الحضاري في المشرق العربي، كما المسلمين الليبراليين والعاديين أيضاً». ولفت الى أن «لبنان فقد كلياً مناعته في الداخل تجاه الخارج بفعل عوامل كثيرة أهمها: أن اتفاق الطائف طبق وفق أهواء النظام السوري ومصالحه وتبعية البعض في الداخل له وبتغاضٍ من الخارج، واستخدمَ فزاعة لتخويف المسيحيين وابتزازهم.»

وتابع: «لقد رحب اللبنانيون بإعلان بعدا. لكن الإعلان لم يحصن حدود لبنان ولا داخله، ولم يمنع لبنانيين من الاستقواء على الدولة وخوض حروبهم الخارجية أو لحساب من يتبعون. فتعود السياسيون اللبنانيون أن يقولوا لا لبعضهم البعض. لكنهم لم يتعلموا أن يقولوا لا للغريب أو للجار أو لمن يتربص بلبنان».

لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش وسيادة وادوار الخارج (*)

موقع: ثقافية

بقلم: د. عبدالله بوحبيب (*)



شرفني الصديق الدكتور عبد الرؤوف سنو بالدعوة إلى تقديم مراجعة عن كتابه "لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف: إشكاليات التعايش وسيادة وأدوار الخارج". وللدكتور سنو كفاءة تربويّة وعلمية في تاريخ لبنان والعالم العربي، فهو حائز على دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة برلين الحرّة وباحث في مركز دراسات الشرق الحديث في برلين وأستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية وعميد سابق لكلية التربية فيها.

وللدكتور سنو إنتاج وافر من الكتب والدراسات والمنشورات باللغة العربية والإنكليزية، آخرها الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته اليوم وهو يقع في أربعة فصول يتحدّث أولها عن واقع النظام والمجتمع السياسي اللبنانيين بعد الطائف في ضوء التّطوّرات التي شهدتها منذ المتصرّفيّة، وثانيها عن العلاقات اللبنانية – السورية ودور سوريا في لبنان في زمن وصايتها عليه. أما الفصل الثالث، فيبحث بالتفصيل في خلفيات حرب تموز 2006 وتداعياتها السياسية، فيما يتوسّع الفصل الرابع في قراءة ارتباط الواقع اللبناني وانقساماته بالصراعات الإقليميّة.

وخلص الدكتور سنو في كتابه هذا إلى سلسلة استنتاجات أبرزها ان النظام الطائفي السياسي يحتم على لبنان التوترات والحروب كل عقد أو عقدين من الزمن، وان البديل الفيديريالي لن

ينجح وسيفتت لبنان إلى دويلات، فيما يكمن الحل في عملية تحوّل طويلة نحو الدولة المدنيّة شرط توافر إرادة جامعة لتطبيقها.

أرحّب شخصياً بالدعوة إلى الدولة المدنية، وأزيد بأن المنطقة ككل لن ترتاح إلا متى أمست كل دولة فيها مدنية. غير أن التطورات في العالم العربي تشير إلى أن شعوب المنطقة انتقلت بعد انتفاضها على الأنظمة السلطويّة إلى أشنع أنواع الطائفية والمذهبيّة والاستقرار. وينصف هذا المشهد الذي يقال عنه انتقالياً، النظام اللبناني الطوائفي الذي استطاع تأمين قدراً عالياً من الحرية والتقدّم الإقتصادي والإجتماعي في جو مستقرّ نسبياً وجعل اللبناني مميّزاً عن أخيه في الدين في العالم العربي إلى أي مذهب أو طائفة انتمى. لذلك، وفي هذا الجو الميّل إلى التطرّف في المنطقة، يخشى من أن يفجّر، تحرير النظام اللبناني من الطائفية، الاوضاع بدلاً من تحسينها، وخصوصاً أن الإرادة اللبنانية الواحدة مفقودة بسبب ارتباط معظم القوى السياسية اللبنانية بالخارج وتقديمها مصالحها على المصلحة الوطنيّة اللبنانية.

كذلك، أشارك الدكتور سنوّ رفضه للفيديالية مع الإشارة في الوقت عينه إلى ضرورة اعتماد اللامركزية كأحد أبرز النظم الإدارية السائدة اليوم في دول العالم، سعياً لتحقيق الإنماء المتوازن وتفعيل محاسبة المواطن للمسؤول، وخصوصاً بعدما ظهر ضعف الدولة المركزية في معالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وفي توفير إدارة فاعلة قادرة على الإستجابة لمتطلبات المواطنين وحاجاتهم المتزايدة في كل المناطق، مما يؤدي إلى ازدياد مشاعر التهميش والإحتقان والتأثير سلباً على الوحدة الوطنيّة وعلى الأمن والاستقرار



وفي تقييمه لمرحلة الوصاية السوريّة، حمل الدكتور سنوّ المسؤولين السوريين والوسط السياسي اللبناني المتحالف معهم مسؤولية عدم النقاء اللبنانيين في ما بينهم بعد الحرب والفساد الكبير الذي طبع تلك الفترة.

مرّة أخرى أوافق الدكتور سنوّ على هذه الخلاصة، ولكن للأسف لا تزال القيادات التي صنعتها أو عززت موقعها الوصاية السورية تحتكر التمثيل السياسي لدى المذاهب الإسلاميّة عبر قانون انتخاب شبيه بالقوانين التي ابتدعها النظام السوري، ولا تزال تمارس سياسة العزل والهيمنة ذاتها التي كانت سائدة في زمن الوصاية.

بالإنتقال إلى حرب تموز، وضع الدكتور سنوّ تلك الحرب في إطار الصراع الإقليمي الذي سمحت الإنقسامات اللبنانية الداخلية في جعل لبنان ساحة له، واستنتج منها مدى ارتباط اللبنانيين بمشاريع الخارج. بناء عليه، دعا اللبنانيين إلى وعي أن الخارج الذي يهب المال والسلاح

والدعم السياسي والمعنوي ليس جمعية خيرية أو انسانية، بل دول تنطلق من مصالح وحسابات خاصة ليست بالضرورة في مصلحة لبنان.

أنتفق تماماً مع الكاتب في هذه الخلاصة، لكن كلمة حق تقال في حرب تموز 2006. أن حزب الله أقرّ بأنه لم يكن يتوقع ردة فعل إسرائيلية بهذا الحجم، كما خلصت "لجنة فينوغراد" إلى أن نصب حزب الله كمين لدورية إسرائيلية لا يستلزم تلك الحرب الشاملة. وقد أكدت كل التقارير والكتب التي صدرت في ما بعد أن تلك الحرب حُضِر لها سابقاً لضرب حزب الله، على غرار اجتياح 1982 الذي كان معداً لضرب منظمة التحرير الفلسطينية والذي كان من نتائجه نشوء حزب الله.

وأخيراً، أزيد على استنتاجات الدكتور سنو القول إن تطبيق اتفاق الطائف بالشكل الذي أتى فيه، زاد الإحتقانات الطائفية والمذهبية وتأثيرها السلبي على وحدة لبنان واستقراره وبقائه ككيان ودولة. فقد هدفت روحية الإتفاق على بناء شراكة بين الطوائف في الحكم بنقل السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، ونحن نؤيد ذلك. غير أنه ترك المؤسسات دون سلطة تستطيع أن تحسم في اختلافات وجهات النظر بين اللبنانيين، مما يستدعي تعديلات طفيفة لسد بعض الثغرات في الدستور.

إلى ذلك، وكي تكون الشراكة حقيقية في مجلس الوزراء، يجب أن يعكس أعضاء مجلس الوزراء وبالتالي مجلس النواب، التمثيل الفعلي للمكونات اللبنانية، مما يعني أن مفتاح التطبيق السليم لاتفاق الطائف يكمن في إيجاد قانون انتخابي عصري يؤمن المناصفة الحقيقية وصحة التمثيل وتعدديته لكل من هذه المكونات في مجلس النواب. دون هذه الإصلاحات الضرورية، سيستمر النظام يتخبّط في حال من الفوضى، وقد يأتي يوم يصبح المطالبين بتغييره أكثر من المحافظين عليه.

(*) مدير عام مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

(*) القيت في الندوة حول كتاب الدكتور عبد الرؤوف سنو "لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف: إشكاليات التعايش وسيادة وأدوار الخارج" في جامعة الروح القدس- الكسليك

<http://claudeabouchacra.wordpress.com/2014/06/02/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D8%A5%D8%B4%D9%83/#more-8494>

اقلب الصفحة

دولة ما بعد الطائف... بين الطائفية السياسية والديمقراطية المفقودة

بقلم: د. عبدالرؤوف سنو

موقع: ثقافية



عندما وضعت كتابي حرب لبنان في العام 2008، لم أكن أتوقع أن أكتب عن المرحلة التالية من تاريخ لبنان المعاصر، وكان لدي اعتقاد بأن اللبنانيين لن يعيدوا إنتاج رقصة الحرب في بلاد الأرز، بعدما تعلموا دروساً وعبراً منها، وهي أن تقاتل أبناء الوطن الواحد يجلب الويلات ويدمر الاقتصاد والحياة المشتركة، ويقدم للخارج فرصاً ذهبية لتغذية الشرخ والانقسامات في ما بينهم.

لكن هناك أشياء كثيرة شدتني إلى موضوع كتاب "لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف"، أهمها أن اتفاق الطائف لم ينقل لبنان إلى مرحلة تتضافر فيها كل الجهود لبناء الدولة الحديثة الموعودة. فلم يحدث ذلك الانتقال إلى الديمقراطية القائمة على العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، فيما ارتفع منسوب الطائفية السياسية بدلاً من العمل على إلغائها أو التخفيف من حدتها، وكذلك الطائفية المجتمعية، وصولاً إلى الصراعات المذهبية التي نعيشها اليوم. فأصبح لبنان أكثر انقياداً مما مضى لما يجري في محيطه، لا بل ساحة لصراعات الخارج وتصفية الحسابات، حتى أن الزحف الديني الجهادي أو التكفيرى الخارجى بات يهدد اليوم حياتنا الفكرية والاجتماعية وأسس الدولة اللبنانية. وهو يخيف المسيحيين على أنفسهم وعلى وجودهم الحضاري في المشرق العربي، كما المسلمين الليبراليين وربما العاديين أيضاً.

في السنوات الأخيرة، فقد لبنان كلياً مناعته في الداخل وتجاه الخارج بفعل عوامل كثيرة أهمها: أن اتفاق الطائف طبق وفق أهواء النظام السوري ومصالحه وتبعية البعض في الداخل له وبتغاضٍ من الخارج، واستخدم فزاعة لتخويف المسيحيين وابتزازهم. كان لبنان يحتاج بالفعل إلى عقد اجتماعي جديد بعد حرب مدمرة، لكن إضعاف رأس الدولة في النص والممارسة، أوهن الجسد كله. إن رئيس جمهورية من دون صلاحيات جعل مجلس الوزراء أشبه بمراكز قوى وصراعات، فيما الرئيس مجرد متفرج عن قرب، حتى وليس لاجراً. فلا يستطيع، حتى تكادباً، إن يسهر على احترام الدستور ولا الحفاظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه والشواهد على ذلك كثيرة. ولو امتلك الرئيس سلطة حلّ المجلس النيابي، ولو لمرة واحدة وحصل على بعض الصلاحيات الأخرى، لكننا وفرنا على أنفسنا الكثير من الأزمات.

وفي داخل المؤسسات وفي الشارع، استمرت الخلافات الطائفية حول حاضر لبنان ومستقبله وهويته وحول علاقاته بالخارج، وحول معنى الاستقلال والسيادة. يُضاف إلى ذلك، فساد السياسة التي لا تزال تُمارس من قبل الطبقة السياسية الحاكمة ومن أمراء الحرب وأتباعهم بالعقلية الميليشيائية السابقة القائمة على المصالح الشخصية، وكذلك فساد الإدارة والوهن الذي تعاني منه. ولا ننسى غياب الأمن والقلق اليومي على المستقبل، والمديونية المرتفعة، وضعف التعليم الرسمي بكل مراحلها، وغياب الخدمات الحياتية الأساسية، من ماء وكهرباء، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإفقار اللبنانيين- كل ذلك جعل المواطن يفقد ثقته بدولته، فيسلكُ أبناؤنا طريق الهجرة، ومن يبقى في لبنان ينضم إلى قائمة العاطلين عن العمل، أو يتظاهر ويعتصم دفاعاً عن لقمة العيش وعن راتب يتآكل بفعل الغلاء والتضخم.

وقد يكون أخطرُ ما نعاني منه، هو أنه جرى العمل، بتوافق بين قوى في الداخل والخارج، على إضعاف الدولة اللبنانية ومؤسساتها وأجهزتها، وجعل لبنان ساحة مستباحة. لقد كانت الطوائف في السابق تستعين بالخارج للاستقواء بعضها على بعض. أما اليوم، فأصبح الخارج بكل سلبياته وسنياته ومصالحه الهدامة في داخل لبنان، حتى أن مسؤولاً أجنبياً رفيعاً اعتبر أن جنوب لبنان أضحي حدود بلاده مع إسرائيل، فيما جعل حزب من جنوب لبنان مدرجاً لطائرات التجسس الأجنبية، وفرض نفسه "بودي غارد" حامياً ومدافعاً عن لبنان وشعبه ودولته وسيادته وعن حدوده.

لقد رحب اللبنانيون بإعلان بعيدا. لكن الإعلان لم يحصن حدود لبنان ولا داخله، ولم يمنع اللبنانيين من الاستقواء على الدولة وخوض حروبهم الخارجية أو لحساب من يتبعون. لقد تعود السياسيون اللبنانيون أن يقولوا لا لبعضهم البعض. لكنهم لم يتعلموا أن يقولوا لا للغريب أو للجار أو لمن يتربص بلبنان. لم نتعلم أن نشبك سواعدنا بعضها ببعض ولا أن نشدّ اللحمة في ما بيننا. نضع الفيتويات ضد بعضنا البعض، ولا نُشهرَ فيتو في وجه أي خارج. وبدلاً من أن يذهب غالبية نوابنا إلى الاستحقاق الرئاسي بكل ديمقراطية ودستورية، فضل بعضهم تدمير هذا الاستحقاق على مذبح مصالحه الشخصية ومصالح الخارج الذي يتلاعب بالاستحقاق لتحسين شروطه في ملفاته الإقليمية. بالله عليكم، قولوا لي ما معنى أن يسبق انتخاب رئيس للجمهورية توافق على شخصه خارج قاعات المجلس؟ فما معنى الانتخاب إذا؟ أليس هذا انتهاك للدستور وللأعراف؟ لقد ضرب الفراغ موقع الرئاسة الأولى، وتحولت حكومة الرئيس سلام إلى حكومة لتصرف أعمال تلك الرئاسة، وهناك جدل كبير حول سلطة التشريع للمجلس النيابي الممدد له، وفي تشرين الثاني من هذا العام تنتهي شرعية هذا المجلس، ولم ينجز حتى تاريخه قانون انتخاب جديد. فإلى أين نسير ومن يقف وراء هذا وذاك؟

في ضوء ذلك، يتحرك لبنان مستقبلاً في اتجاه خيارات أربعة:

• الإبقاء على النظام الطائفي الذي لا يمكن إلغاؤه بجرة قلم، في ظل طائفية مجتمعية وعدم وجود ثقافة الاعتراف بالآخر وبحقوقه السياسية والمدنية والثقافية. لكن بقاء هذا النظام يعني أن علينا أن نستعد لحرب كل عقد أو عقدين من الزمن.

• التحول إلى النظام الديمقراطي الأكثر، أي أن يحكم المسلمون باعتبارهم الطائفة الأكثر عدداً. لكن هذا التصور القائم على العدد، وإن غُلف بعبارتي الديمقراطية والأكثرية، فهو طائفي محض، ذلك أن الذين يدعون إليه ينطلقون من صفتهم الطائفية، وليس من كونهم مواطنين لبنانيين يريدون أن يكونوا على قدم المساواة مع شركائهم في الوطن. وفي هذا السياق، يقودنا هذا إلى مشروع آخر، وهو استبدال بالمثالثة المناصفة. ومن غير الواضح عما إذا كان الكلام

الدائر حالياً عن "ثلاثية الأقوياء" هو نفسه اقتراح المثالته؟

•التحول إلى النظام الفدرالي، الذي يؤدي فشله، وسوف يفشل بالتأكد لعوامل عديدة، منها غياب ثقافة الاعتراف بالأخر والرغبة في العيش إلى جانبه، ما سيؤدي إلى تقسيم لبنان.

•التحول إلى الدولة المدنية، وهو الأصعب وسبيل الخلاص الوحيد أمام اللبنانيين، ويتطلب إرادة جماعية لتطبيقه. لكن في ضوء تطورات السنوات الثلاث الأخيرة وثقافة الاستقواء السياسي والاستقواء العسكري والاستقواء الاجتماعي، يبدو طريقاً مسدوداً بلا أفق.

ولا ريب في أنه لن يترسخ أي حل للأزمة اللبنانية، ولن يتحقق أي استقرار سياسي أو أممي، أو سلم أهلي، ولا استقلال حقيقي وسيادة ناجزة، ولا ازدهار اقتصادي، ولا حتى التصدي للجيوستياسة من أي جهة أنت، ما لم يُحدد اللبنانيون خيارهم الوطني ومصالحهم الوطنية، وما لم يجدوا بأنفسهم حلاً لبنانية لمشكلاتهم.

<http://claudeabouchacra.wordpress.com/2014/06/05/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84/#more-8592>

أقلب الصفحة

مداخلة البروفسور طانيوس نجيم في الندوة التي نظمتها جامعة الروح القدس
في 28 - 5 - 2014 حول كتاب الدكتور عبد الرؤوف سنو: "لبنان الطوائف في دولة ما بعد
الطائف"

جريدة اللواء، 3 حزيران 2014

د. عبد الرؤوف سنو... باحث دؤوب عن الحقيقة ومعبر جريء صادق عنها (*)

بقلم: الدكتور انطوان نجيم

موقع: ثقافية



خلال الندوة من اليمين: نجيم، سنو، بوحبيب، رزق

مقدمة

بعد قراءة "لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج" ترسخت قناعاتي بأمرين: أولاً ما يتمتع به هذا الكتاب من مستوى عقلائي معمق وتعبير موفق عن حقائق مثبتة بالحجة والقرائن الدامغة، وثانياً ما يُستشف في طيات الكتاب من نظرة للمؤلف ثاقبة صائبة، ومزايا علمية فارقة بين المتعاطين في شؤون التاريخ ومطبّاته في لبنان. وعليه، تتناول هذه المداخلة مسألتين: خصوصية المضمون وخصوصية الكاتب.

-| مضمون الكتاب

-العنوان وأبعاده

فراة العنوان الذي بين أيدينا أنه يكاد أن يقول بلبنانات على عدد الطوائف؛ وإذا توخينا المزيد من الدقة والواقعية، لقلنا: لبنان واحد نظرياً؛ لكنّ بنيته، في الواقع، تعددية تضم مجموعة من الطوائف؛ ما يثير أكثر من إشكالية على صعيد التعايش في ما بينها، وأكثر من تصوّر لمفهوم

سيادة الوطن؛ والأخطر من كل ذلك إفساح هذه البنية عينها، بفعل تعددّيها واختلاف مفاهيم السيادة بين مكوّناتها، المجال لعلاقات مختلفة ومتباينة مع الخارج، سيّان أكان شقيقاً، أم صديقاً، أم فريقاً دينياً مماثلاً.

يحدّد الكاتب، في المقدّمة، مضمون كتابه بالقول: "يعالج هذا الكتاب في أربعة فصول حالة التعايش الطوائفي في لبنان، وأزمة السيادة اللبنانية، وأدوار الخارج في مرحلة ما بعد "اتفاق الطائف".

• محتويات الفصول

• الفصل الأول

يحمل الفصل الأول عنوان: "لبنان: الطريق المسدود إلى الدولة الحديثة: إعادة قراءة مستجدّات الطائفية السياسية/المذهبية والمجتمعية"، يناقش فرضية، مفادها "أن الطائفية السياسية ليست سمة تاريخ لبنان، وأن الطائفية المجتمعية وُجدت قبلها، لكنهما بدأتا، على الأقلّ بعد العام 1843، تتغذيان احدهما من الأخرى وتسيران جنباً إلى جنب". كما يعالج مقولات منتشرة بين اللبنانيين. منها على سبيل المثال، "مقولة" العيش المشترك" التي جرى الترويج لها - تكاذباً - بعد "اتفاق الطائف"، والكلام للمؤلف الذي يعتمد إلى مقارنة "التعايش الطوائفي قبل الاتفاق (1989-1920) وما شابه من مشكلات، مع ما استجدّ بعد "الطائف"، انطلاقاً من مقولة خاطئة مفادها أن المجتمع اللبناني هو مجتمع مندمج وغير تعددي، ليخلص إلى أن لبنان لا يزال يراوح مكانه - كما قبل الطائف - ما بين حدّي النزاع والوفاق".

• الفصل الثاني

أمّا الفصل الثاني فيعالج موضوعاً بالغ الأهمية. حسبنا التأمل في عنوانه: "سورية في لبنان: مكان القوة ومازق السياسة: من اتفاق الطائف إلى القرار 1595". لا يتوانى عبد الرؤوف سنو عن إظهار ما كانت عليه أهداف سورية في لبنان، من إمساك بالمؤسسات الدستورية وبالقوى السياسية وبالطوائف، إلى تعزيز الخلافات بين اللبنانيين، فإنجاز الهيمنة الأمنية والسياسية عليه والاستفادة القصوى منها من أجل تحقيق مكاسب مادية وفق سياسة النهب ومصّ الاقتصاد.

• الفصل الثالث

ويعالج الفصل الثالث "الحرب الاسرائيلية على لبنان 2006: صراع محليّ بأبعاد إقليمية ودولية: من خلفياتها... إلى نتائجها وتداعياتها"، في سياق الصراع بين المحور الأميركي-الإسرائيلي، الذي رفع مقولة القضاء على "الإرهاب" ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط (الفوضى البناءة)، وبين المحور الإيراني-السوري الذي ناهض الأميركيين والإسرائيليين بمقولة "الممانعة"، والذي امتدّ نفوذه من إيران إلى لبنان، محتضناً "حزب الله" ومنظمات جهادية فلسطينية (القوس الشيعي).



”

* الفصل الرابع

أمّا الفصل الرابع، فيرصد تحت عنوان “لبنان الطوائف في دوامة الجيو- سياسة الإقليمية : قدره أم خياره 1990-2011”، إذا ما كان استجلاب الخارج والاستقواء به، أو حتى الارتهان له، خياراً لبنانياً أو قدراً؛ ويعزو ذلك إلى “نتيجة الطائفية السياسية والانقسام المجتمعي، وعدم وجود دولة قوية تتصدى لما يُخطط له إقليمياً.” من هذا المنطلق، لا يجد سنو حرجاً في الحديث عن توافق إسرائيلي- سوري على لبنان قبل الطائف وبعده، فضلاً عن صراع إرادات بين الفريقين أحياناً و بروز إيران كلاعب إقليمي مهمّ في المنطقة، يمتدّ نفوذه إلى لبنان وفلسطين عبر حزب الله ومنظمتي حماس والجهد الإسلامي.”

• إشكاليات الكتاب

يخلص عبد الرؤوف سنو في تقديم كتابه ومحتويات فصوله إلى إشكاليات مركزية ثلاث:

• الإشكالية الأولى هي “التعايش الطوائفي الذي يدّعي اللبنانيون أنهم يعيشونه بكل جدارة” بينما يُضعف عيشتهم وممارساتهم الواقعية تضامنتهم فتغيب مواطنتهم.

• الإشكالية الثانية تكمن في السيادة التي اعتقدت الدولة اللبنانية انها استعادتها بموجب “اتفاق الطائف” بينما تمنعها عوامل فعلية من ممارستها وصناعة قرارها بنفسها.

• الإشكالية الثالثة تتجلى في “التشابك بين نزاعات الداخل اللبناني وتدخّلات الخارج، بفعل الجيو- سياسة الإقليمية والنظام الطائفي السياسي المجتمعي.” فاللبنانيون يتطلّعون إلى الخارج ويتصرفون كأتباع لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف الخارجية.

• الفرضيات الأساسية

ثم لا يتوانى سنو عن إبراز ثلاث فرضيات خطيرة من المجدي التوقّف عندها والتأمّل فيها:

• الفرضية الأولى تقول بأن “لبنان لا يستطيع الانتقال إلى مصاف الدول الحديثة في ظلّ نظام طائفي سياسي يفرّق ولا يجمع، وطائفية تتغذى منه ، أو يتغذى منها. ذلك أن “بوابة الدخول في الدولة الحديثة هو قيام نظام مدني، أو علماني بعيد عن الطائفية أو المذهبية.”

• الفرضية الثانية تقول بأن “موقع لبنان الجغرافي في مهبط الجيو- سياسة الإقليمية والدولية هو قدره. لكن تطلّع اللبنانيين على الدوام إلى الخارج واستجلابهم إيّاه إلى الداخل ، بسبب صراعاتهم واستقواء بعضهم على الآخر، كان خياراً بملء إرادتهم.”

• الفرضية الثالثة هي "وصول" الديمقراطية التوافقية" إلى طريق مسدود، وعدم صلاحية "ديمقراطية الأكثرية" بمفهومها الإسلامي، ولا الفدرالية بمفهومها المسيحي، كحلّ لأزمات لبنان، في ضوء الثقافة الطائفية السياسية، والحالة المجتمعية، والانتشار الطوائفي وافتقاد المشاعر الوطنية."

II صفات المؤلف ومنهجيته العلمية

قد يعترض بعضهم على استنتاجات عبد الرؤوف سنّو. إلا أن الاعتراض سرعان ما يزول عندما يتأمل المعترض في كيفية وصوله إلى هذه الاستنتاجات، تحديداً في المنهجية التي استخدمها لهذه الغاية، واستطراداً في ميزاته العلمية.

1. منهجية علمية

هذا الكتاب عمارة محكمة البنيان؛ منهجيته علمية متينة، تنسم بالمنحى العقلاني، مشفوعة بالوثائق مثبتة بالقرائن. مصادر عبد الرؤوف سنّو ومراجعته عديدة ومتنوعة. وكلّها تخضع للنقد العقلاني. لأن بدت استنتاجاته ذاتية بسبب جذتها وجرأتها، فهي تقارب الواقع والحقيقة، من حيث تدقّق البراهين وترابط الحجج الهادفة إلى إثباتها.

لا يضيره الحديث ببرادة أعصاب وعقلانية عن: "فرض سورية هيمنتها على لبنان ومؤسساته في مناخ عربي ودولي ملائمين". ويتابع محلاً: "كما استفاد النظام السوري من "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" (أيار 1991) مع لبنان؛ وتقوده صراحته وجرأته وواقعيته إلى الكشف عن أن هذه المعاهدة جعلت لبنان يدور في فلك سوريا، وعن الذريعة التي ما قئى النظام السوري يلجأ إليها، ومفادها أن "الجيش السوري هو الوحيد الذي يضمن الأمن والسلام الأهلي في البلاد لمنع الانزلاق إلى حرب جديدة."

في السياق عينه، يشير سنّو إلى أن سورية قد أبقت "على أسلحة" حزب الله" وتنظيمات فلسطينية أخرى بشكل مخالف لاتفاق الطائف". أما استراتيجية النظام السوري فكانت "الإبقاء على جبهة الجنوب مع إسرائيل مشتتة عبر مقاومة "حزب الله". والهدف لم يكن خدمة المصالح اللبنانية؛ بل خدمة مصالح النظام السوري وأهدافه الإقليمية. بالطبع، "كان لهذا القرار أبعاد على السلم الأهلي اللبناني وعلى وضع لبنان في محيطه الجيو-سياسي"

• في إطار مماثل، يكشف سنّو كيف دخلت إيران بقوّة على الوضع اللبناني الداخلي، "عبر دعم "حزب الله" مادياً وعسكرياً، ورفع شعارات تحرير القدس والقضاء على إسرائيل". ولا يقف عند هذا الحدّ، بل يكشف أن الأمر جعل "لبنان لا يدخل في صلب الصراع العربي - الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً في استراتيجية إيران في المنطقة التي ارتبطت بملفّها النووي وصراعها مع الغرب."

ب - صفات المؤلف العلمية

تبين لي بعد قراءة هذا المؤلف الغنيّ بما يبرز فيه من منهجية وما يقدمه من معلومات جديدة ومكثفة، أنه تعبير بليغ عن صفات علمية في شخصيّة المؤلف: أولها بحثه الدؤوب عن الحقيقة وتعبيره الجريء الصادق عنها.

1- مقارنة الحقيقة بموضوعية

من صفات الدكتور سنو اللافتة في هذا الكتاب الشجاعة في مقارنة الحقيقة كما هي، لا كما يتمناها أن تكون، ولا كما تتمناها طائفته أو يحببها قرآؤه انفسهم، على اختلاف انتماءاتهم السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية.

أورد، على سبيل المثال، ما سبق وأشرت إليه في تحديد المؤلف موضوع الفصل الثاني بقوله: " يلقي الضوء على آليات عمل النظام السوري في لبنان وممارساته طوال فترة احتلاله له... ولا يكتفي سنو بهذا الحد، بل يضيف: " لكن ممارساته الشائنة بدأت ترتدّ عليه منذ انسحاب إسرائيل من الجنوب في العام 2000، إذ شجّع تحرير الجنوب على ظهور مقاومة مسيحية "متخمة" وناقمة على الوجود السوري، لحق بها المسلمون بخجل وتدرجاً" أن يرد هذا القول على لسان مؤرخ سنّي لإقدام على تسمية الأمور بأسمائها. انه اتهام صريح للسوريين دونما أي تبرير أو تخفيف أو مواربة، كما هو اعتراف جريء للمسيحيين بمقاومة رائدة ما لبثت أن استمالت المسلمين وإن بخجل وعلى مهل. لا أدري لماذا خطر على بالي عندما كنت أقرأ هذه الأفكار، أمثال عامّة دارجة في العربية والفرنسية: "الأعور أعور بعينه"؛ وتذكّرت قولاً لفكتور هيغو (Victor Hugo) :

" J'ai nommé le cochon par son nom; pourquoi pas? " دعوت الخنزير خنزيراً؛ لم لا"

هذا التلازم، عفويّاً كان أم إرادياً، معبرٌ بحدّ ذاته. هو نمط تسمية الأشياء بأسمائها دونما مواربة ولا لفّ ولا دوران. حسي التذكير بأن تحليلات كهذه كانت شبه محرّمة (des tabous) ومن تخطر على باله ويريد الإفصاح عنها، كان عليه أن يهمس بها سرّاً لئلاّ تشي به آذان الجدران.

لا يسعني إلاّ الانحناء احتراماً أمام هذه المعالجة الجريئة. لا يزعجه الحديث عن "سوء تطبيق" اتفاق الطائف" وتأثيره في العلاقات المجتمعية وفي التعايش بين الطوائف، من ناحية استهداف المسيحيين، وخرق الدستور والقوانين، وفشل علمنته الأحوال الشخصية، وتعزيز التعليم الطائفي والإعلام والعمل النقابي والحزبي، وثقافة الخوف من "الأخر" و"تخويف الآخر" وتغذية الأحقاد بين أبنائه، في ظلّ الاحتلال السوري، ما غيّب فكرة الوطن"...

2- تجرّد العالم وغوصه إلى الأعماق

هذه الجرأة ليست بالأمر السهل والطبيعي ولا تقتصر على قول الحقائق الخارجية فحسب؛ فالنظرة الجديدة لمجريات الأمور تبدأ من الداخل، وتفترض انتصاراً على الذات الفردية والجماعية، ومندرجات الأقوال والآراء الراجحة في كل منطقة بما يتناسب وإسقاطاتها التاريخية، سواء أكانت مذهبية أم اجتماعية ثقافية. فضلاً عن ذلك، تتطلّب الشجاعة غوصاً إلى الأعماق.

3- دقة علمية فارقة

ينتج عن هذه الجرأة شغف بالدقّة والوقوف على تفاصيل يتحاشاها الكثيرون ويُعرضون عنها لما تنطوي عليه من خفايا وإحراجات وإشكاليات. حسبنا برهاناً على ذلك ما نقرأه عن التعايش والعيش المشترك والعيش الواحد، يقول: " قبل الحرب في لبنان في العام 1975، وفي أثنائها،

استعمل اللبنانيون مصطلح "التعايش" للدلالة على حالة من العلاقة المجتمعية الطائفية القائمة على مفهومي الوفاق والنزاع. وبعد عودة السلام إلى لبنان في العام 1990، أخذوا يستعملون بكثرة مصطلح "العيش المشترك" للدلالة على الرغبة في بناء مجتمع متلاحم. وفي العقد الأخير، بدأ مصطلح "العيش الواحد" يظهر في الأدبيات السياسية للتدليل على حالة انصهار وطني متقدمة على "العيش المشترك". وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن الحديث، علمياً وعملياً، عن نجاح المنظومتين الأخيرتين (العيش المشترك والعيش الواحد)، ذلك أن ثمة فرقاً جلياً بينهما أو بين إطلاق العبارات المطمئنة حولهما، وبين الواقع المعاش على الأرض، وذلك عبر الممارسات والسياسات التي تدلّ على الطائفية السياسية والطائفية المجتمعية، وعلى النفاق السياسي والتكاذب الاجتماعي.

4- الجمع بين قول الحقيقة واحترام الإنسان

قد يكون لعبد الرؤوف سنو مشاعر شخصية وأهواء؛ لكنه كما سبق وقلنا يتجرّد عنها لمقاربة الحقيقة كما هي. ومن ثمّ يعرض المواقف منها بدقّة واحترام لأنصار كل موقف أيّاً كان رأيه الخاصّ بهم، حتّى وإن خالفهم الرأي. يجمع الآراء المتعدّدة ويعرضها كما لو كان مطلقاً. بيد أنه لا يتورّع عن نقدها وإبداء رأيه الخاصّ فيها مقترحاً حلاً تتلاءم مع قناعاته العلمانية المعلنة دونما مواربة أو مراوغة. لا يهادن أحداً؛ نقده تحليليّ معلل، دقيق على تنوّع في التفاصيل.

III الخلاصة

في الخلاصة، لا يسعني إلا أن أعرب عن تقديري ل طرح الدكتور سنو العلماني الموضوعي والمتجرّد. قد يعترض البعض متوهماً أن سنو يغالي في تخصيص طائفته بقدر من المسؤولية في إفشال قيام الدولة؛ لكننا ننتاسي أن جميع الطوائف، بدون استثناء، لم تقصّر في الحوّل دون قيام الدولة كدولة. كلنا أخطأنا ولا نزال بإعاقتها عن أداء مهامها الأساسية. كلمة حقّ أوّد قولها: لا يزعجني، أنا الماروني الملتزم بمارونيتي ومقتضياتها، كيفية معالجته الموضوع. أوافق الرأي "أن لبنان لا يستطيع الانتقال إلى مصاف الدول الحديثة [...] من دون اعتماد نظام مدني أو علماني". "إلا أن العلمانية التي قد تحمل حلاً لمشاكلنا المستعصية، من الواجب أن تكون شاملة فيأخذ بها جميع المواطنين بلا استثناء ولا يتوسّلها بعضهم كمجرّد وسيلة ممّوهة للوصول إلى تغليب مصالحهم الطائفية الخاصة. لا يتوخّى عبد الرؤوف سنو في طرحه المواربة لتغليب طائفته أو جماعته على غيرها. لئن نادى بعلمانية، فهي صادقة شاملة تحترم حقوق المواطنين، كلّ المواطنين، فيما كلّ واحد منهم إنسان؛ ويعتبر المواطنة على هذا الأساس. وأخيراً أختم بما يختم به عبد الرؤوف سنو كتابه: "لا ريب في أنه لن يترسخ أيّ حلّ للأزمة في لبنان، ... ما لم يُحدّد اللبنانيون خيارهم الوطني، ومصالحهم الوطنية، وما لم يجدوا بأنفسهم حلاً لبنانية لمشكلاتهم، بدءاً من بناء دولة مدنية ديمقراطية قابلة للحياة، تضمن الحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية... على اللبنانيين أن يعوا إنّ الخارج الذي يهبّ المال والسلاح والدعم السياسي والمعنوي، ليس جمعية خيرية أو إنسانية، بل دُول تنطلق من مصالح وحسابات خاصة ليست في مصلحة لبنان في غالب الأحيان." وأضيف أن معيار المواطنة هو الولاء لمصلحة لبنان لأنها فوق كل مصلحة، بل فيها الضمانة لمصالح جميع أبنائه.

